

ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلواته
ان لم يتابعه قبل فقد ايضا والاصح عدم التتابع ولو ذكر الامام
سجدة صليبه يتابعه السجود وان لم يتابعه فسدت وان اردت
مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين التيريه يسبق بهما
السجدة مع العاقبة ويقعد في ركعها لانه يقضي اول سجدة
في حق القراءة وآخرها في حق القعدة ويكره لولم يقعد فيها
سجدوا ولو لم يسجدوا لم يكن فيها اول ركعة ولو اردت
ركعة من اللبعية يقوم ويقضي ركعة بقا في وسجدة في
يقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد في الثانية العاقبة فقط
انما ولو كان امامه تركت القراءة وقضاها في الاخرين
واردت للسجدة في الاخيرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه
ايضا لانه تلك القراءة التحق بمحاجها في الشق الاول
فحالا الشق الثاني منها وان اذغ السجود من الشهره قبل سلام
الامام يكره من اوله فيل يكره كلمة الشهادة وقيل يمكن
وقيل ثبوت بالصلوة والدعاء والصحيح انه يترسل بغيره
من الشق عند سلام الامام والصحيح انه يقرأ بالثناء
في الصلوة اليه حتى يقوم الا قضاء واما المقدس ان
في غم من الشق الاول يترسل في الامام فانه يسكت
قولا واحدا وان قام الامام الخامسة فتابعه السجود

متايقضه مقدا وما يجوز به الصلوة واعتد بما قرره قبل
فخرج الامام من الشق ومضى عليه فقد صلوة ايضا واعلم
ان السجود يرد في وقت شريع مع الامام بعد ما فاتته الركعة
الاولى مع واللاحق من فاته شق منها مع بعد اقتدائه به
والدرك من لم يقضه مع الامام شق من الركعة ثم في احكام
السجود ايضا انه فيما يقضه كالمغرب الا في اربع مسائل احدا
لا يجوز الاقتداء به انما في شق السجود في النساء ويرون
قد روي عليه في حقه صاحبه في القضاء في غير اقتداء
صح فانه انما لو كبر ناويا الاستئناف يصير استئنافا طفا
لا ولا بخلاف المغرب فانه لو كبر ناويا الاستئناف لا
يصير استئنافا لم يوصلوه غير التي هو فيها فالتصا
ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقييد له
بالسجدة والنذر لا يلزم السجود له غيره وانها انه
ثابت كبرى التشرعي اتفاقا والنذر لا يجب عليه عند
ولو قام السجود حتى يصح له القيام وخرج قبل سلام الامام
وتابعه في السلام قبل فقد صلواته والفتوى ان لا تقصد
ولو ذكر امامه سجدة تلاوة فسجد ما بعد قيام السجود
قبل ان يقعد ما قام اليه بالسجدة فانه يرضه ويتابع الامام
في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلواته وان كان في

ما قام